الأمم المتحدة
S/PV.7470



مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٤٧٠**

الأربعاء، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد شو تشونغ شنغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة جاكوبوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد آدمو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

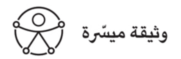
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1519095 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن أطيب تمنياتي لزملائنا المسلمين بمناسبة شهر رمضان المبارك – رمضان كريم.

إن الأمين العام يشعر بالارتياح للتأكيدات الأخيرة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشأن التزامه بـ ”فكرة حل الدولتين المستدام“، ولكنه يشير إلى ضرورة أن يترجم ذلك إلى أفعال. وهذا يشمل وقف الأنشطة ذات الطابع الحساس والأحادية الجانب في الضفة الغربية، بما فيها المستوطنات، والتي يمكن أن تمس باتفاق الوضع النهائي أو تمنع إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي وقابلة للبقاء. وأكدت الدول المانحة الرئيسية على تلك الرسالة في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لمساعدة الفلسطينيين المعقود في بروكسل في ٢٧ أيار/ مايو.

والأمين العام يرحب بالتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف بعض القيود المفروضة على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً خلال شهر رمضان المبارك، وإن كان بعضها قد أُلغي رداً على إطلاق الصواريخ من غزة بصورة متكررة. وهو يشجع إسرائيل على مواصلة تدابير بناء الثقة تلك وتوسيع نطاقها، للتمكين من التنقل المشروع للأشخاص والبضائع في غزة والضفة الغربية وبينهما، بما في ذلك القدس الشرقية، وتحسين نوعية الحياة للفلسطينيين.

ولا تزال الحالة الأمنية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، متوترة. وقد أصيب ما مجموعه ١٨٦ فلسطينيا، بمن فيهم ٢٨ طفلا وامرأتان، بجروح. كما جُرح خمسة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية. ونفذت قوات الأمن الإسرائيلية نحو ٤٠٠ عملية بحث واعتقال، مما أدى إلى إلقاء القبض على ٥١٠ فلسطينيين. وفي ثلاثة حوادث منفصلة، في ٢٠ أيار/ مايو و١٠ حزيران/يونيه و ١٤ حزيران/يونيه، لقي ثلاثة رجال فلسطينيين حتفهم بنيران قوات الأمن الإسرائيلية. أولا، قُتل رجل عندما انقلبت جيب عسكرية إسرائيلية أثناء عملية لاعتقال أشخاص يشتبه بأنهم مقاتلون. ووقع الحادث الثاني نتيجة اشتباكات مع القوات العسكرية الإسرائيلية. وقُتل الرجل الثالث بعد أن قام بصدم شرطيتين إسرائيليتين بمركبته.

وفي ١٩ حزيران/يونيه، أطلق فلسطيني النار على مركبة إسرائيلية كانت تسير بالقرب من مستوطنة في الضفة الغربية قريبة من رام الله، مما أسفر عن مقتل مدني إسرائيلي وجرح آخر. وبينما لم يتم التأكد من إعلانات المسؤولية عن الواقعة، فقد أشادت بعض الفصائل الفلسطينية، بما فيها حماس، بالهجوم الذي أدانته الأمم المتحدة فورا. وفي ٢٢ حزيران/ يونيه، أصيب شرطي إسرائيلي بجروح خطيرة إثر طعنه عند بوابة دمشق في القدس ولا يزال منفذ الهجوم أيضا في حالة حرجة بعد إطلاق الشرطي النار عليه. وأصيب ما مجموعه ستة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية بجروح.

إن الأمين العام لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء حالة السجناء الفلسطينيين في إسرائيل، ولا سيما أولئك الموجودين في الحجز الإداري، بمن فيهم خضر عدنان المحتجز منذ ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، والذي دخله إضرابه عن الطعام الآن يومه

الحادي والخمسين. والقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في ١٤ حزيران/يونيه بإعادة تقديم مشروع قانون يسمح بالتغذية القسرية للسجناء المضربين عن الطعام في ظروف معينة سيتعارض مع المعايير الدولية، وذلك إذا ما وافق عليه الكنيست.

كما استمرت عمليات هدم المنازل والهياكل في الضفة الغربية. وفي هذا الشهر، هُدم ما مجموعه ٥٢ هيكلا، بما في ذلك ١٧ مسكنا، مما أدى إلى تشريد ٢٩ فلسطينيا، بينهم ١٧ طفلا. وفي ٩ حزيران/يونيه، رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية التماسا من أجل إعادة سلطة التخطيط للقرى الفلسطينية في المنطقة جيم من الضفة الغربية. ونظام التخطيط والتقسيم بشكله الحالي يجعل من المستحيل عمليا على الفلسطينيين استغلال أراضيهم الواقعة في المنطقة جيم أو البناء عليها.

وأكرر الإعراب عن قلقنا إزاء مصير ٠٠٠ ٧ من البدو والرعاة الفلسطينيين في ٤٦ منطقة سكنية بالضفة الغربية، والذين قد يتعرضون للنقل القسري فيما تمضي إسرائيل قدما في تنفيذ خطتها لنقل هذه التجمعات السكانية إلى ثلاثة مواقع في المنطقة جيم. وربما تكون الخطة مرتبطة بتوسيع المستوطنات في المنطقة ”E1“ ومناطق أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا للحل القائم على وجود دولتين.

وفي قطاع غزة، تفاقمت الحالة البائسة بسبب عدد من الحوادث الأمنية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق مقاتلون فلسطينيون ١٠ صواريخ من غزة، ولكنها لم تسفر لحسن الحظ عن خسائر بشرية أو أضرار. وقد أدان الأمين العام علنا هذه الحوادث. وجرت تجارب لإطلاق ١١ صاروخا آخر نحو البحر. وردت قوات الأمن الإسرائيلية بشن ١١ غارة جوية على مواقع المقاتلين في غزة، ولكن دون وقوع إصابات. كما يتزايد الشعور بالقلق إزاء الانقسامات الداخلية في غزة، بما في ذلك التهديد المتنامي المحتمل من قبل سلفيين مسلحين أو مجموعات سلفية مسلحة. ففي ٢ حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن قوات أمن حماس قتلت سلفيا بتهمة إطلاق صواريخ على إسرائيل وألقت القبض على عدد آخر يشتبه في تنفيذهم لتلك الهجمات. وأطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على ١٢ فلسطينيا وأصابتهم بجروح. وأنا أدعو إسرائيل إلى تنفيذ تدابير للتقليل إلى أدنى حد من الحوادث التي تسفر عن وقوع إصابات في المناطق المقيدة الدخول على البر وفي البحر.

يتابع الأمين العام عن كثب التقارير الإعلامية التي تفيد بأنه من المتوقع تجميع أسطول من السفن وإبحاره إلى غزة في الأيام المقبلة وهو لا يزال يعتقد أن إرسال أسطول لن يساعد في معالجة الحالة المتردية في غزة ويدعو مجددا حكومة إسرائيل إلى رفع جميع إجراءات الإغلاق، فيما يولي الاعتبار الواجب لشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة.

والظروف المحفوفة بتحديات مستمرة في غزة تسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تعزيز الوحدة الفلسطينية. فقد سحقت الصراعات وسوء الحكم وإجراءات الإغلاق اقتصاد غزة. وقفزت معدلات البطالة إلى ٤٣ في المائة في نهاية عام ٢٠١٤.

غير أنه مما أثلج صدري التزام رئيس الوزراء الحمد الله بالتغلب على هذه العقبات، بما في ذلك مسألة موظفي القطاع العام في غزة، من خلال إعادة إدماج إطار الحوكمة تحت سلطة واحدة. ويشكل استعداد وقدرة جميع الفصائل الفلسطينية على تسوية خلافاتها، بما فيها تلك المتصلة بالمعابر الحدودية مع إسرائيل ومصر، جزءا لا يتجزأ من رفع الحصار المفروض على غزة ودعم جهود الفلسطينيين الرامية إلى إقامة دولة.

وأشير إلى القرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٢ حزيران/يونيه بتشكيل لجنة للتشاور مع كل الفصائل الفلسطينية من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية. وأشجع جميع الفصائل على مواصلة اتباع نهج إيجابي إزاء تلك المناقشات التي تكتسي أهمية حاسمة لمستقبل المصالحة الفلسطينية.

وقد رحب الأمين العام بقرار مصر، الذي اتخذته إثر مشاورات مع الرئيس عباس، بفتح معبر رفح في الفترة من ١٣ إلى ١٩ حزيران/يونيه ولمدة ثلاثة أيام خلال هذا الأسبوع في الاتجاهين. وإذ نُسلم بأن هذه القرارات تعتمد بصورة حاسمة على البيئة الأمنية، ودون الانتقاص من الهدف الأساسي للأمم المتحدة المتمثل في الرفع الكامل لجميع إجراءات الإغلاق في إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، يحدونا الأمل في أن يتسنى فتح معبر رفح على أساس منتظم للمساعدة في تخفيف معاناة سكان غزة.

وبينما لا تزال الوتيرة العامة لعملية إعادة إعمار غزة بطيئة جدا، فإن إنشاء آلية إعادة إعمار غزة يمثل عنصرا حيويا في تيسير دخول المواد. وحتى ٢٣ حزيران/يونيه، اشترى أكثر من ٨٨ ٥٠٠ من أصحاب المنازل مواد للبناء. وعلاوة على ذلك، وافقت السلطات الإسرائيلية على ١٣٥ طلبا لمشاريع بناء من إجمالي ٢٠٢ طلب قُدمت إليها. وأرحب بموافقة حكومة فلسطين اليوم على إدخال مواد في إطار الآلية لبناء ١٦ ٠٠٠ مسكن جديد للمساعدة على التصدي لفجوة الإسكان.

ومع توقع أن تبدأ أعمال تشييد كبرى قريبا، فإن ثمة حاجة ملحة إلى توفير تمويل إضافي لآلية إعادة إعمار غزة التي ستنفد أموالها في أيلول/سبتمبر.

أحاط الأمين العام علما بصدور تقرير لجنة التحقيق المستقلة المنشأة عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان دإ -١/٢١ (A/HRC/29/52) يوم الإثنين. ومع أننا لا نعلق على مضمون تلك التقارير، يحدونا الأمل في أن يسهم تقرير اللجنة في تحقيق العدالة لضحايا الحرب التي نشبت في العام الماضي وأن يشجع الأطراف على إجراء مراجعة جدية وذات مصداقية لسلوكها.

سأتكلم الآن بإيجاز عن الحالة في لبنان وسورية.

إن لبنان لا يزال من دون رئيس على مدى أكثر من سنة. ويحول هذا الفراغ دون سن البرلمان لتشريعات بشأن المسائل الملحة ويؤثر بالتالي على الاقتصاد وقدرة الحكومة على العمل بفعالية. ومنذ ٤ حزيران/يونيه، علق رئيس الوزراء تمام سلام الاجتماعات الدورية لمجلس الوزراء لتخفيف حدة التوترات السياسية في ما يتعلق بالتعيينات المرتقبة في المناصب العليا في الجيش اللبناني. وعلى حدود لبنان الشرقية مع سورية، تفيد تقارير بأن حزب الله استولى على عدد من المواقع من الجماعات المسلحة المتطرفة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، في منطقة القلمون وصولا إلى ضواحي عرسال. وتم نشر قوات من الجيش اللبناني داخل عرسال وفي محيطها لمنع امتداد القتال إلى البلدة.

وبعد ستة أشهر من إطلاق خطة مواجهة الأزمة في لبنان، نحث الجهات المانحة على الوفاء بتعهداتها القائمة بمساعدة ١,٢ مليون من اللاجئين المسجلين والمجتمعات اللبنانية المستضيفة.

كما ظل الهدوء العام سائدا في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على الرغم من الخطاب التصعيدي من الجانبين والشواغل الأمنية في مرتفعات الجولان. وواصلت إسرائيل انتهاك المجال الجوي اللبناني كل يوم تقريبا.

وفيما يتعلق بسوريا، يواصل المبعوث الخاص للأمين العام مشاورات جنيف مع الوفود السورية والإقليمية والدولية بغية وضع توصيات بشأن تنفيذ بيان جنيف. وفي ٤ حزيران/يونيه، أجرى مناقشات مع ائتلاف المعارضة السورية في اسطنبول وفي الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه مع المسؤولين

السوريين في دمشق. وفي دمشق، أثار أيضا المسائل المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك استخدام القوات الحكومية غير المقبول للبراميل المتفجرة، مع إدانته أيضا استخدام جماعات المعارضة لاسطوانات الغاز.

وأثارت الحكومة التركية الشواغل إزاء تدفقات اللاجئين الناجمة عن الجهود الرامية إلى إخراج تظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من تل أبيض في سوريا. ووفقا للمعلومات المتاحة للأمم المتحدة، لجأ ٢٥ ٠٠٠ سوري تقريبا من تلك المنطقة إلى تركيا، رغم أننا نعتقد أن ٢ ٠٠٠ لاجئ تفيد تقارير بأنهم عادوا بالفعل إلى سورية. ليس من العدل ولا من الممكن توقع أن تستمر تركيا في تحمل ضغوط اللاجئين تلك بمفردها. وتجري مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحقيقا في ادعاءات بالتشريد القسري للسكان العرب والتركمان. حتى اليوم، لا نعلم بوجود أي دليل على أن ذلك يجري على نطاق واسع أو بطريقة منهجية.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن القلق من أن قبول الخطاب الاستسلامي بشأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لن يؤدي إلا إلى تسريع تدهور الحالة. سيشكل ذلك أيضا ظلما شديدا لأولئك من الجانبين الذين يرغبون في العيش بسلام وأمان كجارين، كشعبين سيظل ماضيهما مرتبطا بصلات الأجداد بالمنطقة وينتظر مستقبلهما فوائد بما فيها الفوائد الاقتصادية. ولا يمكن أيضا النظر إلى الصراع بمعزل عن الاضطرابات الإقليمية. يتزايد خطر التطرف في الأرض الفلسطينية المحتلة حدة مع الافتقار إلى أفق سياسي. ومع غياب القيادة الشجاعة، سيظل الحل المستدام بعيد المنال وهدفا غير قابل للتحقيق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.